الأهرام

المصدر: الاتحاد

التاريخ : ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٤

دلالات الجدل المصري حول توقيع «الكويز»

في تقديري أن حالة الجدل الساخن الذي تشهده الساحة المصرية إعلامياً وسياسياً وشعبياً حول حدث قيام الحكومة بتوقيع اتفاقية "الكويز"، إنما تعكس منطقين متنافسين حول الطريق الأمثل لخدمة القضية الفلسطينية ودعم كفاح الشعب الفلسطيني. إن هذين المنطقين قد ظهر الجدال بينهما مبكراً مع توقيع اتفاقية السلام المصرية- الإسرائيلية عام 1979. فقد رأى الموقف الحكومي أن إنشاء علاقة ثنائية بين مصر وإسرائيل في إطار سلمي لا يضر بالحقوق الفلسطينية، بل يزودها بقناة إضافية لتوصيل طلباتها ورؤاها إلى الطرف الإسرائيلي من ناحية، ويمنحها صوتاً مصرياً قادراً على النفاذ إلى الرأي العام الإسرائيلي والتأثير فيه ليميل نحو الاعتدال في تعامله مع القضية. هذا في حين أن التيارات المصرية المعارضة رأت في المعاهدة إضعافاً للحقوق الفلسطينية على أساس أنها أخرجت مصر من ساحة الصراع العسكري وأدت إلى انفراد إسرائيل بالطرف الفلسطيني.

من هنا جاء توقيع الحكومة على اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة مع الولايات المتحدة وإسرائيل بمثابة حدث مدو أعاد حالة الجدل الساخن إلى قمتها من جديد. فالاتفاقية تتضمن إقامة ثلاث مناطق صناعية كبرى تكون منتجاتها مؤهلة لدخول السوق الأميركية بدون جمارك بشرط أن يكون المكون الإسرائيلي فيها بنسبة 11,7٪. وهو ما يعني أن الصناعات المصرية في منطقة القاهرة الكبرى والإسكندرية الكبرى والسويس الكبرى ستكون في حالة اتصال وتعاون مع الصناعات الإسرائيلية.

هنا يرى المعارضون أن توقيع الاتفاقية يمثل انتهاكاً حكومياً للبروتوكول غير الموقع بين الحكومة والمعارضة والجماهير على استخدام تجميد التطبيع كورقة ضغط سياسي على إسرائيل. وفوق هذا يرى المعارضون أن توقيت توقيع الاتفاقية قبل تحقيق أهداف الكفاح الفلسطيني نوع من التسليم الحكومي لإسرائيل بأن تطلق يدها في القضية الفلسطينية وأن تواصل أساليب القمع وإرهاب الدولة دون رادع. هذا في حين يرى الطرف الحكومي رأياً آخر. إنه يعتقد أن الرفض المصري لتوقيع اتفاقية "الكويز" لمدة ثمانية أعوام كاملة منذ عرضتها الولايات المتحدة عام 1996 واستخدام هذا الرفض كورقة ضغط على إسرائيل التي كانت تلح على التوقيع لم يحققا للشعب الفلسطيني أي دعم حقيقي في كفاحه. ودليل ذلك أن السنوات الثماني شهدت جموداً متصاعداً في عملية التسوية ثم شهدت اعتباراً من عام 2000 تصاعداً في عمليات القمع والحصار والاغتيالات من جانب إسرائيل توافق مع صعود حكومة "ليكود" مع إجراءات أشد نكاية تمثلت في إعادة احتلال المدن الفلسطينية وإنشاء الجدار العازل وتوسيع كتل المستوطنات.

في ضوء هذه السياسات الإسرائيلية التي أضيف إليها ضرب الحصار والجمود على عملية التسوية، وإفراغ خريطة الطريق من محتواها يرى أنصار اتفاقية "الكويز" أن الامتناع عن توقيعها لم يحقق شيئاً للقضية الفلسطينية. من هنا يطرح رأي يقول: ولماذا لا تجرب مصر طريقة مختلفة عن تجميد التطبيع وعن المقاطعة علها تفلح في فتح قنوات أكثر جدوى للقضية الفلسطينية؟ ويدعم هذا الرأي تبلور أجواء مختلفة في الساحة الدولية والإقليمية توحي بإمكانية شق طريق سريع نحو التسوية. ويعدد أصحاب هذا الرأي ملامح هذه الأجواء على النحو التالي: 1- انتخابات رئاسية فلسطينية جديدة يميل مرشحها الأهم وهو رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، نحو إنهاء أسلوب عسكرة الانتفاضة لفتح الطريق أمام عملية التسوية. 2- ضغوط أميركية على حكومة شارون للقيام بالانسحاب من المدن الفلسطينية لتسهيل عملية الانتخابات الفلسطينية. 3- جهود أوروبية لدفع خطة خريطة الطريق وعقد مؤتمر دولي للتسوية. 4- ضغوط عربية لإقناع الولايات المتحدة أن الطريق الأمثل لمكافحة "الإرهاب" يتمثل في إنهاء النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي. 5- تشكيل حكومة ائتلافية جديدة في إسرائيل بمشاركة عنصر أكثر اعتدالاً وهو حزب العمل. 6- جهود مكثفة من الرئاسة المصرية لاستثمار كل هذه العناصر لشق عملية التسوية وتنشيط مسارها.

وترتيباً على هذه العناصر يرى التيار الحكومي أنه لا ضرر سيقع على القضية من توقيع اتفاقية "الكويز". بل إنها يمكن أن تؤدي إلى تنشيط الدور المصري في الساحة الإسرائيلية لتشجيع قوى الاعتدال وتحجيم قوى التطرف. وفوق كل هذا يرى التيار الحكومي أن تعطيل المصالح الاقتصادية المصرية الكامنة في الاتفاقية لم يعد أمراً منطقياً بعد أن تأكد بالتجربة أنه لا ينفع الفلسطينيين ونضالهم. ولعل الشهور المقبلة تفصح عن مدى صواب أحد التيارين.

د. إبراهيم البحراوي

أستاذ الدراسات العبرية - جامعة عين شمس

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية